

الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة

المرحلة الاولى

م.د عبد العزيز عليوي

الدستور العراقي – الفصل بين السلطات

أي ان يتم توزيع الصلاحيات على السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، والفصل بين هذه السلطات مع وجود تعاون وتوازن احيانا بين الهيئات الحاكمة، أي انه عكس تركيز السلطات بيد واحدة.

وستقسم المحاضرة الى ثلاث محاور:

اولا: مزايا الفصل بين السلطات

١-الحيلولة دون جمع السلطات بيد هيئة واحدة

والهدف من ذلك هو منع الاستبداد الذي يمكن ان تمارسه هيئة واحدة اذا كانت جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بيدها

٢-اخضاع مؤسسات الدولة للدستور

أي ان الجميع يجب ان يخضع للدستور ابتداء من المؤسسات والهيئات الحاكمة، لان المواطن اذا شاهد خضوع المؤسسات فإنه سيخضع ايضا.

٣-تعزيز التخصص

أي ان تخصص كل سلطة تشريعية تنفيذية او قضائية بصلاحياتها فقط وتستند في ذلك للدستور والقوانين النافذة.

ثانيا: عيوب الفصل بين السلطات

١-صعوبة التطبيق

فمن حيث التطبيق يصعب جدا فصل سلطة عن الاخرى لان الدولة تشبه الكائن الحي كل جزء مرتبط بالآخر

٢-تشجيع التهرب من المسؤولية

فالفصل الكامل بين السلطات يجعل كل سلطة تنفذ ما يتعلق بها وتتهرب من المسؤولية اذا اخطات او قصرت السلطات الاخرى

٣-الصراع بين السلطات الثلاث

حين تحاول كل سلطة التدخل في عمل السلطة الاخرى.

ثالثا: الفصل بين السلطات في العراق

١-ثنائية السلطة التنفيذية

أ-رئيس الجمهورية

ب-رئيس الوزراء

٢-ثنائية السلطة التشريعية

أ-مجلس النواب

ب-مجلس الاتحاد (معطل)

٣-السلطة القضائية

أ-المحكمة الاتحادية

ب-مجلس القضاء الاعلى

٤-التعاون التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

أي أن لكل منهما صلاحيات لكن يتم اللجوء احيانا للتعاون بينهما بشكل متوازن

-مثلا مجلس الوزراء يقترح القوانين ومجلس النواب يصوت عليها (تعاون)

-مثلا حق مجلس النواب في مراقبة عمل الوزارات والمؤسسات التنفيذية (توازن)

